الديحاني طالب بإنشاء 3 مراكز علاج طبيعي لذوي الهمم في كل محافظة

الغريب يقترح إنشاء مستشفى متكامل الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة

فرز الديحاني

يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقدمه باقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى لذوي الاحتياجات الخاصة، يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة الأولى): ينشأ مستشفى لذوي الاحتياجات الخاصة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.

وتحدد اللائحة التنفيذية المهام الخاصة التي يقدمها المستشفى للمستفيدين منه من أصحاب الإعاقات بمختلف أنواعها وأهمها تعويضات الأطراف الاصطناعية والكراسي المتحركة والأجهزة التعويضية، والعلاجات الطبيعية مع خدمة توفير العلاج للمعاق في سكنه في حال تعذر علاجه داخل المستشفى.

(المادة الثانية): يخصص المستشفى لعلاج المواطنين من أصحاب الاحتياجات الخاصة والصادرة لهم شهادة إعاقة لمختلف الاعاقات بجميع درجاتها من الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة في كافة التخصصات والجراحات الطبية على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة والحوادث لجميع المواطنين.

(المادة الثالثة): على بلدية الكويت تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

(المادة الرابعة): تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

(المادة الخامسة): للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية التي تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك المواصفات التشغيلية لها خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها المقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

(المادة السادسة): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة السابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ إقراره.

وفي اقتراح مشابهة أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن إنشاء 3 مراكز متخصصة بالعلاج الطبيعي لذوي الاحتياجات الخاصة في كل محافظة من محافظات الكويت، جاء في مقدمته ما يلي:

من منطلق حرص الدولة على توفير الرعاية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة وحيث يعد العلاج الطبيعي من فروع الطب الحديث وله دور كبير في إعادة تأهيل المريض بعد الإصابة سواء من أصيب بجلطة دماغية انعكست على أطرافه، ما يتطلب إخضاعه إلى (كورس) علاج طويل في طريق عودته إلى الحياة الطبيعية الأمر الذي يتطلب معه علاجا طبيعيا بتمرين العضلات والمفاصل على العودة إلى وضعها الطبيعي، وكذلك الحالات المختلفة للأطفال المصابين بأمراض الشلل والإعاقات الجسدية المتنوعة.

وعلى ذلك ولأن حق الرعاية الصحية مكفول دستوريا وفق المادة 11 من الدستور «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية». لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء 3 مراكز متخصصة بالعلاج الطبيعي لذوي الاحتياجات الخاصة بكل محافظة من محافظات الكويت، على أن تزود بأحدث الأجهزة في هذا التخصص ويجب أن يشتمل على تمارين فردية وجلسات أكسجين وتمارين مائية تحت الماء.

وزير التجارة يغير مركزه القانوني وينسحب من 4 شركات

الخجمة: رئيس الوزراء مُطالب باختيار رجال دولة وليس موظفين يعملون وفق ردات الفعل

مبارك الخجمة

قال النائب مبارك الخجمة إن قيام وزير التجارة والصناعة فيصل المدلج بتغيير مركزه القانوني وخروجه من بعض الشركات التي أشار لها في سؤاله الأخير لرئيس مجلس الوزراء كشفت أحقية طرحه وحقيقة مخالفة الوزير لمواد الدستور وتحديداً المادة «131» التي تحظر على من تولى المنصب الوزاري أن يتعاطى مع أي عمل تجاري، مبينا أن العبرة في ملكيات الوزير بعد القسم الدستوري وأثناء توليه الوزارة وقبل سؤاله تحديدا، وأن تغير الوزير المدلج من وضعه القانوني في بعض الشركات حتى يوم أمس 14 فبراير 2021 بسرعة فائقة مستخدما سلطته ومنصبه الوزراي في هذا الأمر يُعد مخالفة أخرى حيث أن طلبات تغير خروج ودخول شريط أو إلغاء ملكية أو بيع السهم أو إلغاء توقيع مدير شريك أو شريك مفوض تحتاج إلى مواعيد في ظل جائحة «كورونا» وربما عشر أيام على الأقل وفي حسن الأحوال وإنما تم ذلك في أقل من 24 ساعة.

وبين النائب الخجمة أن مطالبته باحترام الوزير للقسم الدستوري مستحقة وأن الوزير خالف المادة «131» من الدستور، وهي مخالفة صريحة وجسيمة وأن عودته للحكومة هي عودة للوراء وعلى رئيس الوزراء أن يختار رجال دولة قادرين على حماية الدستور والذود عنه وأن لا يكونوا موظفين كبار وردات فعل، مطالبا بوقف عبث وزير التجارة والصناعة ويجب عليه الالتزام بالدستور.

المطيري يطالب القطاع النفطي بالقيام بدوره لحل «البطالة»

اعتبر النائب صالح المطيري أن القطاع النفطي لا يقوم بدوره لحل مشكلة البطالة بين الخريجين من أصحاب التخصصات المناسبة، مؤكداً أن القطاع يستوعب أعداداً كبيرة من المتقدمين للوظائف، وعليه واجب مجتمعي يجب أن يقوم به.

وأوضح المطيري، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن «أبناءنا خريجي الجامعات والمهندسين الذين تخرجوا منذ سنوات لا توجد لديهم أي فرصة في التوظف بهذا القطاع، رغم تخصصهم المناسب، وبعضهم تم ابتعاثه من وزارة التعليم العالي»، مطالباً وزير التعليم العالي والمجلس الأعلى للتخطيط بدراسة متطلبات السوق المحلي، حتى لا يتم ابتعاث طلبة للخارج في مجالات لا تتوافر لها فرص وظيفية، وأكد أن «هذا الأمر غير مقبول ويحتاج إلى محاسبة».

وأضاف «أنا مؤمن إيماناً كاملاً بأن هذا القطاع يستطيع أن يلغي البطالة في الكويت تماما، ويستوعب جميع من يرغب في الوظيفة، وإذا قارنا هذا القطاع في الدول الخليجية حولنا فستتبين لدينا حقائق كثيرة تستوجب محاسبة المسؤولين»، معتبراً أنه «من المعيب جداً في دولة المؤسسات والحريات التي توفر الفرص داخل البلاد وخارجها، ألا نجد التأثير المجتمعي الحقيقي للقطاع النفطي، بعد مرور ما لا يقل عن 70 سنة من وجوده».

تتمات

تكليف «الحرس الوطني»

الالتزام الجاد بجميع الاشتراطات والتعليمات الصحية ، واتخاذ كل وسائل الحيطة والحذر لتجنب أسباب العدوى وانتشار المرض ، والمسارعة في تلقى اللقاح لاحتواء انتشار الفيروس داخل البلاد» .

وقرر مجلس الوزراء واستنادا لنص المادتين «15» و «16» من القانون رقم 8 لسنة 1969 بشأن الاحتياطات الصحية والوقاية من الأمراض السارية ، تكليف كل من «الحرس الوطني وقوة الإطفاء العام» ، بالتنسيق مع وزارة الصحة ولجنة الاشتراطات الصحية ، لمعاونتهم في الإشراف والمتابعة لتنفيذ الاشتراطات الصحية ، وضمان الالتزام الجاد في مختلف الأنشطة والقطاعات في البلاد.

كما قرر المجلس استمرار التعليم بجميع مراحلة في القطاعين العام والخاص عن بعد، لحين استقرار الوضع الوبائي لفيروس كورونا.

من جانب آخر تدارس مجلس الوزراء التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية ، بشأن الالتماس المقدم من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لرفع المعاناة ، بعد صدور قرار مجلس الوزراء بشأن إغلاق بعض الأنشطة التجارية .

وقرر مجلس الوزراء مضاعفة دعم العمالة لكل صاحب عمل مسجل على «الباب الثالث – تفرغ تجاري» وفق قانون إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم «98» لسنة 2013 وتعديلاته ، وعلى «الباب الخامس– لدى الهيئة العامة للقوى العاملة» و ما زال نشاطه موقوفا حتى تاريخه ، بموجب قرارات مجلس الوزراء الصادرة لمواجهة جائحة كورونا.

وقرر مجلس الوزراء كذلك تكليف الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بالتنسيق مع كل من «وزارة المالية ، الهيئة العامة للقوى العاملة ، ديوان الخدمة المدنية» ، لوضع الآليات اللازمة لصرف مبلغ الدعم للمستحقين المسجلين على الباب الخامس من ميزانية وزارة المالية –الحسابات العامة وللمستحقين المسجلين على «الباب الثالث – تفرغ تجاري» من ميزانية كل جهة حكومية ذات الصلة بهذا الشأن ، على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من شهر مارس ولمدة ثلاثة أشهر ، مالم يتم إعادة فتح تلك الأنشطة.

وكلف المجلس الجهات المعنية ، كل حسب اختصاصه ، باتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة بتأجيل سداد جميع رسوم الخدمات التي تقدمها الدولة ، لأصحاب الأنشطة التي لا تزال موقوفة كليا حتى تاريخه، بموجب قرارات مجلس الوزراء الصادرة لمواجهة جائحة كورونا ، لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ صدور هذا القرار ، وذلك وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

كما وافق مجلس الوزراء على اعتبار يوم الأحد الموافق 28 الجاري يوم راحة ، تعطل فيها جميع الوزارات والجهات الحكومية أعمالها بمناسبة العيد الوطني ويوم التحرير المجيدين لعام 2021م ، وبذلك تكون العطلة 4 أيام ، تبدأ من يوم الخميس 25 2– وحتى يوم الأحد الموافق 28 2– 2021– ، على أن يبدأ الدوام الرسمي يوم الاثنين الأول من مارس .

ونوه المجلس بأن الوضع الصحي الاستثنائي الذي تواجهه الكويت والعالم كله ، يستوجب تعاون الجميع والاستجابة للتعليمات الرسمية كافة لمصلحة الجميع ، وتجسيد الشعور بالمسؤولية الوطنية وتعزيز الروح الكويتية المعهودة في مواجهة الأزمات.

وكان مجلس الوزراء قد استهل أعماله بالاستماع إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح ، حول آخر مستجدات وتطورات الوضع الصحي في دولة الكويت جراء جائحة كورونا ، وذلك من واقع الإحصاءات التي تبين ارتفاعا كبيرا في عدد حالات الإصابات والوفيات ، والحالات التي تتلقى العلاج ، وكذلك المتواجدة في العناية المركزة ، وتراجع معدل الشفاء ، لافتا إلى أن ذلك يعزى إلى انتشار العدوى جراء عدم الالتزام بالاشتراطات الصحية ، وإقامة التجمعات والمناسبات الاجتماعية.

ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي ، حيث أعرب عن إدانته واستنكاره الشديدين لمواصلة استهداف المدنيين والمناطق المدنية في المملكة العربية السعودية ، من قبل مليشيا الحوثي ، عبر إطلاق طائرات مسيرة مفخخة وصواريخ بالستية ، مؤكدا أن الإصرار على مواصلة هذه الاعمال الإرهابية يمثل تصعيدا خطيرا يهدد أمن المملكة الشقيقة واستقرار المنطقة ، وتحديا صارخا للقوانين والأعراف الدولية وتقويضا للجهود الدولية الرامية لإحلال السلام وإنهاء الصراع الدائر ، داعيا مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ الإجراءات الفورية لردع هذه الاعتداءات الإجرامية ، بما يحفظ الأمن والسلم في المملكة العربية السعودية والمنطقة.

«الصحة» : لم نرصد

لكبار السن من 70 – 90 عاماً.

من جهة أخرى أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة د. عبد الله السند أمس الإثنين ، عن تسجيل 823 إصابة جديدة بڤيروس كورونا ، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 178524، وتسجيل 6 حالات وفاة ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى الآن 1009 . كما أكد شفاء 772 إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 166791.

الغانم : توافق

هناك توافق من الحكومة ، بأن يكون هناك تعويض عن الأضرار ، وهذا يتعلق فقط بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وسيحددها القانون بشكل واضح وجلي، حتى لا تفسر تفسيرات أخرى بأنها خدمة لأطراف أخرى».

وأكد أنه « لا يمكن أن نسمح للتداعيات التي حصلت وآثارها السلبية سواء كانت أسرية أو اجتماعية أو اقتصادية أن تمر من دون أن يكون لنا وقفة ».

وأشار إلى أنه جار الانتهاء من إعداد قانون يسمح لأرباب العمل بالتفاهم مع الموظفين غير الكويتيين، مضيفا « لماذا تكون الخيارات إما أن يفصل الموظف أو يرفع قضية على رب العمل لأنه لم يستطع دفع الرواتب ».

وذكر الغانم إنه من الممكن أن يصل رب العمل والموظف غير الكويتي إلى اتفاق يرضي الطرفين ويصب في مصلحتهما، مبينا أن هذا يحتاج إلى تعديل تشريعي يقدم ويناقش في اللجنة المالية وبعد ذلك تكون الكلمة الأخيرة والفصل للمجلس.

وأعرب رئيس مجلس الأمة عن أمله في أن تتضمن جلسة اليوم الثلاثاء ، توصيات بطلب استعجال للجنتين التشريعية والمالية، للانتهاء في أسرع وقت ممكن من هذه القوانين التي تعالج وتساهم في تخفيف الآثار السلبية ، على أرباب العمل وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة.

أضاف :» إذا كان هناك طلب تعديل يطرح من النواب وبه وجاهة فلا بأس بذلك ، ففي النهاية ننشد الصالح العام، ونتمنى أن تكون الجلسة مفيدة لكل أطياف المجتمع وخصوصا من تضرروا من هذه الجائحة».

وبشأن جلسة اليوم الخاصة والمتعلقة بالطلب المقدم من النائب أسامة المناور ومجموعة من النواب ، فيما يخص كورونا وتداعياته ، أوضح الغانم أنها ستعقد في الساعة التاسعة صباحا ، وتم الأخذ بكل الإجراءات والاحترازات الصحية وفق الكتب الواردة من وزارة الصحة، وأن المسحات تتم على قدم وساق، وسيكون هناك أيضا تطعيم للنواب اليوم .

«الميزانيات» : 12 مليار

2022/2021 بقيمة 100 مليون دينار عن الميزانية التي سبقتها.

وقال الملا إن اللجنة استمعت إلى عرض من مؤسسة البترول حول الإجراءات التي تمت إلى الآن لتعديل المرسوم الصادر في تاريخ 1981/1/17 الخاص بـ«الأسس المالية المتعلقة بتسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة من قبل مؤسسة البترول» ، والذي يعرف بمرسوم التحاسب، وقد شمل العرض الملامح الرئيسة لآلية التحاسب الجديدة، حيث أبدت اللجنة ملاحظاتها على ما تم عرضه.

أضاف أن اللجنة طلبت من الفريق الحكومي الاجتماع للتنسيق مع مكتبها الفني قبل الشروع في رفع التوصية النهائية للمجلس الأعلى للبترول.

وأشار إلى أن جملة الإيرادات في الميزانية 2020/2021 قدرت بنحو 10.9 مليارات دينار مقابل 7.5 مليارات السنة المالية التي سبقتها، وقدرت جملة المصروفات بنحو 23 مليار دينار مقابل 21.5 مليار دينار للسنة المالية التي سبقتها.

«التشريعية» رفضت

المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية، وقررت إحالة الاقتراح إلى لجنة شؤون الداخلية والدفاع.

وبين أن المقترح يمنح مطلقة أو أرملة المواطن الكويتي ، حق إعلان رغبتها في الحصول على الجنسية الكويتية بعد وفاة زوجها ، في حال كان لديها أبناء من المواطن.

أضاف أن اللجنة قررت إحالة اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 ، في شأن الرسوم والتكاليف المالية ، مقابل الانتفاع بالمرافق العامة إلى اللجنة المختصة.

وأفاد بأن اللجنة قررت إحالة اقتراحين بقانونين يتعلقان بالمساعدات العامة إلى اللجنة المختصة، مبينا أن الاقتراحين ركزا على أن يتم التعامل مع مستحقي المساعدات العامة وفقا للظروف الاستثنائية التي تمر بها الكويت والدول الأخرى.

وقال إنه كان معروضا على اللجنة اقتراح بقانون يتعلق بغير محددي الجنسية ولكن هناك اقتراحات عدة بهذا الخصوص لم تعرض على اللجنة، ولذلك ارتأت اللجنة أن يتم تجميع كل المقترحات المتعلقة بهذه القضية في تقرير واحد وإحالتها إلى لجنة الداخلية والدفاع.

ونوه بأن اللجنة أحالت 6 اقتراحات متعلقة بقانون المطبوعات والنشر إلى اللجنة المختصة.

وأكد العنزي أن رأي اللجنة التشريعية استشاري وليس ملزما للمجلس، وبالتالي فإن القرار بالموافقة على التشريعات من عدمه يكون بناء على تصويت النواب داخل المجلس.

المطيري : القطاع

أن أبناءنا خريجي الجامعات والمهندسين الذين تخرجوا منذ سنوات لا توجد لديهم أي فرصة في التوظف بهذا القطاع رغم تخصصهم المناسب وبعضهم تم ابتعاثه من وزارة التعليم العالي.

وطالب في هذا الصدد وزير التعليم العالي والمجلس الأعلى للتخطيط ، بدراسة متطلبات السوق المحلي حتى لا يتم ابتعاث طلبة للخارج في مجالات لا تتوافر بها فرص وظيفية، مؤكدا أن «هذا الأمر غير مقبول ويحتاج إلى محاسبة».

أضاف : « أنا مؤمن إيمانا كاملا بأن هذا القطاع يستطيع أن يلغي البطالة في الكويت تماما ويستوعب جميع من يرغب في الوظيفة بالكويت، وإذا قارنا هذا القطاع في الدول الخليجية حولنا فسوف تتبين لدينا حقائق كثيره تستوجب محاسبة المسؤولين».

واعتبر أنه «من المعيب جدا في دولة المؤسسات والحريات والتي توفر الفرص داخل البلاد وخارجه ، ألا نجد التأثير المجتمعي الحقيقي للقطاع النفطي بعد مرور ما لا يقل عن 70 سنة من وجوده».

وبين المطيري أن «شباب الخريجين يتقدمون للوظائف في النفط ووزارات أخرى، ويصدمون من وجود عقبات حقيقية للوصول إلى أهدافهم مع طلب اشتراطات معينة لا تتناسب مع أوضاعهم بشأن الشهادات والأعمار».

«المحكمة الدستورية»

وحددت «الدستورية» عضوي المحكمة المستشارين صالح المريشد وعبد الرحمن الدارمي ، للانتقال لمقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لتنفيذ هذه المهمة.

وبينت أن محاضر فرز الاصوات للدائرة الثانية هي محضر اللجنة الأصلية رقم 1 واللجان الفرعية التابعة لها ارقام 2 و3 و4 ومحضر اللجنة الاصلية رقم 21 واللجان الفرعية التابعة لها ارقام 22 و23 و24 و25.

ولفتت المحكمة الدستورية الى أنه سيتم ايضا استخراج محضر اللجنة الفرعية رقم 27 ومحضر اللجنة الفرعية رقم 48 ومحضر اللجنة الاصلية رقم 55 واللجان الفرعية التابعة لها 56 و57 و58 و59 و60 و61 و62.

وفيما يخص الدائرة الانتخابية الثالثة قالت انه سيتم استخراج محضر فرز اصوات اللجنة الأصلية رقم 17.

«الأولمبية» الكويتية

وأوضح رئيس مجلس ادارة اللجنة الاولمبية الكويتية الشيخ فهد ناصر الصباح ، انه «حرصا من اللجنة والهيئة العامة للرياضة، على صحة وسلامة الرياضيين ، وفي اطار الجهود لاستكمال النشاط الرياضي فيرجى الالتزام بما يلي : منع الجماهير من الحضور خلال التدريبات والمباريات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك المقصورة لكبار الضيوف ، واستمرار عملية اجراء مسحات «كوفيد – 19» لجميع الرياضيين ، في مركز الطب الرياضي بمنطقة الخالدية يوم ثلاثاء من كل أسبوع ، وكذلك التنسيق مع الهيئة العامة للرياضة لبدء تطعيم جميع الرياضيين ، والكادر الفني والإداري المرافق للفريق الأول وفرق من عمر 18 سنة وأكبر، والمنتخبات الوطنية التي لديها استحقاقات ومشاركات دولية وآسيوية والبطولات التأهيلية لدورة الألعاب الأولمبية طوكيو 2021 ، إضافة إلى إرسال شف ببرنامج المشاركات الدولية، وكذلك النشاط المحلي خلال الموسم الرياضي.

وتوجه الناصر بالشكر والعرفان لوزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبد الرحمن المطيري ، على حرصه وجهده ومتابعته ، لما هو في الصالح العام للحركة الرياضية والشباب الرياضي بدولة الكويت.

تونس في مأزق

الجدد ثقة البرلمان يوم 26 يناير الماضي.

وأعفى المشيشي أمس الاثنين، الوزراء المحسوبين على الرئيس قيس سعيد، من مهامهم، وهم وزير العدل محمّد بوسنّة، وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم سلوى الصغيّر، وزير الشباب والرياضة والإدماج المهني كمال دقيش، وزيرة أملاك الدولة والشؤون العقارية ليلى جفال، وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عاقصة البحري.

وكان رئيس الوزراء أقال في وقت سابق أيضا وزير الداخلية توفيق شرف الدين، ووزير الثقافة وليد الزيدي، المحسوبين كذلك على سعيد.

إلى ذلك، أكدت رئاسة الحكومة في بيان أمس أنّها منفتحة على كلّ الحلول الكفيلة باستكمال إجراءات التعديل الوزاري ليتمكّن الوزراء من مباشرة مهامهم، في إطار الدستور.

يذكر أن تلك الخطوة جاءت تمهيدا لإعادة هيكلة الحكومة دون الرجوع إلى رئيس الدولة، حيث إن تشكيل حكومة مصغرة يدخل ضمن صلاحيات واختصاصات رئيس الحكومة ، ولا يشترط غير عقد مجلس وزاري لتنفيذ هذا الخيار السياسي أو استشارة الرئاسة.

وقبل 3 أسابيع نال 11 وزيرا جديدا ثقة البرلمان، لكن سعيد، يرفض دعوتهم لأداء اليمين الدستورية أمامه، بسبب الخروقات التي يقول إنها شابت عملية التعديل وشبهات الفساد وتضارب المصالح التي طالت عددا من الوزراء الجدد، وهوما تسبّب في حدوث قطيعة بينه وبين المشيشي والبرلمان راشد الغنوشي، الذي دعم موقف رئيس الحكومة.

ويوم الجمعة الماضي، أكد المشيشي، المدعوم من النهضة والغنوشي، أنه لن يستقيل من منصبه، في تحد واضح لسعيد الذي كان يدفع نحو استقالته أو سحب الوزراء، في تصعيد للأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد.

ويعترض سعيد على التعديل الحكومي عموماً واستبعاد وزراء قريبين منه، ولكنه يعترض في الظاهر على تعيين أربعة وزراء جدد بسبب ما وصفها بشبهات فساد، وهم وزراء الصناعة والطاقة والصحة والتشغيل، من دون أن يعلن عن ذلك صراحة.

وتمثل هذه الإقالات خطوة تصعيدية من طرف المشيشي، تؤكد موقفه القاضي باستبعاد الوزراء المذكورين والمحسوبين بغالبيتهم على الرئيس سعيد، وتحرج سعيد نسبياً أمام الرأي العام بتعطيله الوزارات المذكورة، التي تبقى محدودة الحركة والفاعلية بحكم أنها تدار من وزير مؤقت غير متفرغ لها تماماً.

ويوجه المشيشي رسالة جديدة لسعيد، مفادها أنه لا فائدة من تعطيل التعديل الحكومي، وأن الوزراء المعنيين تم استبعادهم في نهاية الأمر.

وكان المشيشي طلب، أخيراً، رسمياً من الرئيس سعيد إعلامه بأسماء الوزراء المتحفظ عليهم، والذين يرى أنه تحوم حولهم شبهات، وعطّل التعديل بسببهم، ولكن الردّ يبقى مستبعداً جداً لأن ذلك سيحمل اتهامات رسمية لهذه الشخصيات، ما يحمل تبعات قانونية على سعيد، بتوجيه اتهامات لا إثبات قانونياً لها.

وينتقد مراقبون في تونس موقف الرئيس سعيد، بسبب تأويله الخاص للدستور وامتناعه عن تنفيذ خطوة دستورية أقرها البرلمان بمنح الثقة للوزراء، بالإضافة إلى تنصيب نفسه سلطة قضائية وتوجيه اتهامات لشخصيات من دون إثبات قانوني.

ويلقى المشيشي دعماً متواصلاً من حلفائه في البرلمان، «النهضة» و«قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة»، الذين جدّدوا في بياناتٍ لهم دعمهم حكومته، بينما تتواصل الأزمة على مستويات عدة، برلمانياً وشعبياً، حيث أثيرت أخيراً تهديدات بالنزول إلى الشارع، في حين رفع معارضو الائتلاف الحاكم ورقة سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي مجدداً.

وتعليقاً على هذا القرار، اعتبر بيان لحزب «الأمل» الذي تقوده مديرة ديوان الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي، سلمى اللومي، أن هذا القرار «خطوة أولية إيجابية لتجنب، ولو جزئياً، التعطيل والشلل الذي أصاب دواليب تسيير الدولة إثر حالة الانسداد الناتجة عن الاختلاف العميق، خصوصاً بين رئاستي الجمهورية والحكومة حول إجراء التحوير الوزاري».

ودعا الحزب إلى الإسراع فعلياً في استكمال المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المحكمة الدستورية كأولوية مطلقة مع دعوة كل الأطراف المعنية بها إلى الابتعاد عن منطق المحاصصة وسياسة السعي إلى الهيمنة وبسط اليد عليها، كما دعا «كل الأطراف الوطنية إلى إطلاق حوار وطني سياسي واقتصادي واجتماعي في أقرب الآجال للخروج من وضع الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد منذ فترة طويلة».

واعتبر رئيس البرلمان ورئيس «حركة النهضة»، راشد الغنوشي، أنّ إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي 5 وزراء يُعتبر «خطوة مؤقتة وليس حلاً دائماً" داعياً إلى استكمال «بناء المحكمة الدستورية لأنّها هي المخول لها الحسم في الخلاف». وأشار إلى أن «المشيشي يتّجه لحل جزئي يتمثل في التوفيق بين الجانب الدستوري ورعاية المصلحة... هو لا يتجه لفرض إرادته أو للمرور بقوّة وإنما يتحرك في إطار الدستور».

وقال الغنوشي، في تصريح للصحافيين: «نحن عاملون على تسريح هذه العطالة وهناك مساع لإرساء المحكمة الدستورية»، مضيفاً: «إلى أن يتم إرساء المحكمة الدستورية، يجب أن تتعامل الأطراف المعنية بمرونة حتى لا تتعطل مصالح الدولة والمجتمع».

في السياق، وصف رئيس كتلة «قلب تونس» بالبرلمان، أسامة الخليفي، قرار رئيس الحكومة بإعفاء عدد من الوزراء وتكليف وزراء آخرين الإشراف على وزاراتهم بالنيابة بـ «القرار في الاتجاه الصحيح، هدفه تحسين أداء الحكومة عقب تعطيل التحوير الوزاري الأخير بما يضمن استمرارية الدولة»، وفق تعبيره.